الجرائم الالكترونية وطرق معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت

إعداد

الدكتور / خالد مخلف الجنفاوي

أستاذ مساعد علم الاجتماع والجريمة بأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بالكويت

مقدمة:

لقد تطور العلم الحديث تكنولوجياً عبر اكتشاف الحاسب الآلي والانترنت وقدم للعالم خدماته في جميع المجالات الحياتية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية الطبية العلوم الأخرى . وقد رافق هذه الانجازات ظهور خبراء جدد لم تعهدهم الإنسانية من قبل وقد استخدموا هذه التقنية بحرفية عالية للقيام بأعمال إجرامية نتج عنها الجرائم المعاصرة التي تختلف عن الجرائم التقليدية بأساليبها وطرقها ونوعية المجرم . حيث أن جرائم الانترنت يسهل على المجرم ارتكابها بسهولة الأداة المستخدمة وهي الحاسب الآلي المتصل مع الانترنت. فبمجرد كسبة زر والشخص داخل منزله يمكن أن يرتكب عدة جرائم وقد تعددت صور هذه الجرائم من احتيال وابتزاز وسرقة وغيرها.

هذا وأصبح الدخول إلى شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" مخاطرة غير محسوبة العواقب حيث انتشر الهاكرز على جنباته منتظرين الانقضاض على أول فريسة تقابلهم وهي بالطبع المستخدم الذى لا يملك فى جعبته إلا مجرد برامج إلكترونية لا تغنى ولا تسمن من جوع، ليتحول الانترنت من وسيلة إعلامية إلى ساحة قتال اختلفت فيها الأسلحة، إلا أن النتيجة واحدة وهى الخسائر الفادحة للضحية وغنائم الحرب للقراصنة. (مناعسة، ٢٠٠١، ١٢)

ومع ازدياد عمليات القرصنة ظهرت جرائم الإنترنت وهي جرائم تختلف عن الجرائم المتعارف عليها، فالجاني لا يحمل مسدسًا ولا يسطو على متجر، فهو جالس في بيته ولا يجد عناء فى مجرد الضغط على زر يدخل به إلى شبكة الانترنت ويبدأ فى اصطياد ضحاياه، وجرائم الانترنت تعددت صورها وأشكالها فلم تعد تقتصر فقط على اقتحام الشبكات وتخريبها أو سرقة معلومات منها بل شملت أيضاً جرائم أخلاقية مثل الاختطاف والابتزاز والقتل وغيرها (الشوابكة، ٢٠١١، ٢٥) .

وفي ظل التطورات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات، ونظراً للعدد الهائل من الأفراد والمؤسسات الذين يرتادون هذه الشبكة، فقد أصبح من السهل ارتكاب أبشع الجرائم بحق مرتاديها سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات أم مجتمعات محافظة بأكملها، هذا وتعد الجريمة المستخدمة بواسطة الانترنت هي جريمة دولية ويمكن للشخص المتواجد في الأردن أن يرتكب جريمة وتحدث أثرها في أمريكا فلا يوجد حدود لهذه الجريمة كون العالم مع استخدام الانترنت أصبح قرية صغيرة(الحسيناوي، ٢٠١١، ٢٥).

إن هذه الجرائم المستحدثة المعاصرة لفتت أنظار الدول والهيئات الدولية ومنها الأمم المتحدة إلى خطورة هذه الجرائم التي من الممكن أن تهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي والعسكري للدول وقد تعطل معداتها وأنظمتها الالكترونية .

وعقدت الأمم المتحدة من خلال منظماتها المعنية كثير من المؤتمرات وبمشاركة واسعة من الدول الأعضاء من أجل إيجاد الوسائل الحديثة المعاصرة لمكافحة هذه الجرائم وإن المعني في مكافحة هذه الجرائم هي أجهزة الشرطة فكان لابد من تدريب أفرادها ورفع كفاءتهم وتأهيلهم وتزويدهم بالأجهزة والمعدات الحديثة لمساعدتهم في مواجهة خطر الجريمة الالكترونية.

هذا ونشأ كيان مضاد يتمثل بمنظمات المجتمع المدني للمدافعة عن حقوق الإنسان بمنحه الحرية في استخدام الانترنت ويرفض الحد من حرية الأفراد في استخدامهم للإنترنت . وكذلك الشركات المعنية بصناعة الانترنت ومزودي خدمات الانترنت . وقد تجاوبت كثير من الدول ومنها الأردن لمواجهة هذه الجرائم وذلك بإصدار التشريعات والقوانين والأنظمة لمكافحة هذه الجرائم وتجريم الأفعال الجرمية .وتبذل الأمم المتحدة جهوداً من أجل إصدار تشريع خاص دولي موحد لمكافحة الجريمة المعلوماتية بكونها جريمة دولية. وقد واجهت عوائق كثيرة لعدم إصدار قانون دولي موحد لعدم تعاون كثير من الدول في هذا المجال واكتفوا بإصدار قوانين وطنية ومحلية .

وبإيجاز فإن معظم الكتابات المهتمة تُــعرف الجريمة الإلكترونية بأنها الجريمة التي تتم باســتخدام جهاز الحاسب الآلي ومن خلال الاتصال بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ويكون هدفها اختراق الشبكات أو تخريبها أو التحريف بها أو التزوير فيها أو السرقة والاختلاس لبياناتها أو قرصنة وسرقة حقوق الملكية الفكرية...

ومن خلال هذه الدّراسة سيتم التعرف على موضوع : **الجرائم الالكترونية وطــرق معالجتهــا مــن وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت .**

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

برزت في الوقت الحاضر وسائل تكنولوجية حديثة وهذا نتاج ثورة معلوماتية دخلت جميع مناحي الحياة وأصبح الاعتماد عليها ضرورياً لا يستغني عنه الإنسان . ولما كانت هذه الوسائل منتشرة بشكل واسع جداً أصبحت عرضة لارتكاب الجرائم عليها مباشرة أو من خلالها، ولضرورة مكافحة هذا النوع من الجرائم لابد من سن القوانين المناسبة لمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم . ولقد ظهر قصور القوانين الوطنية للجريمة المعلوماتية لمحدودية نطاق تطبيقها باعتبارها محلية ولا اثر لها خارج حدود اختصاصها . وكذلك فإن هناك شُح في الدراسات والأبحاث المتعلقة والمرتبطة **بالجرائم الالكترونية المستحدثة**، ومن هنا أتت الدراسة لأجل تسليط الضوء فيما يخص هذا الموضوع.

ونتيجة لقصور قوانين العقوبات التقليدية من الإحاطة بكافة تفاصيل هذه الجريمة وكذلك إبراز أهمية إصدار قانون دولي يلزم كافة الدول وذلك لأن الجريمة الالكترونية قد تتعدى في كثير من الأحيان حدود الدول ، ولابد من تحرك دولي فعّال لمواجهة هذا النوع من الجرائم وحماية مواطنيها ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم.كما ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتيـــــة:

التساؤل الأول: ما مستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية ؟

التساؤل الثاني : ما مستوى مكافحة الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)؟

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير الخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من ٥ –١٠ سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدّراسة من خلال التعرف على الآتي:

١–التعرف على مستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية ؟

٢–التعرف على مستوى مكافحة الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية؟

٣–التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)؟

٤–التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير الخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من ٥ –١٠ سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟

فرضيات الدراسة:

الدراسة الحالية تهدف إلي اختبار صدق أو عدم صدق الفرضيات الصفرية الآتــية:

١– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)؟

٢– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير الخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من ٥ –١٠ سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟

أهميّة الدراسة:

أ–الأهمية النظرية: إذ يمكن تبيين أهمية الدراسة من خلال التعرف على موضوع " **الجرائم الالكترونية وطرق معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية** "، فمن المتوقع أن تقوم هذه الدراسة بالتعرف على التعرف على الحدّ من هذه الجرائم، كما أن تسليط الضوء

على موضوع الدراسة يُعد الخطوة الأولى لأجل إيجاد حلول ناجعة لها. كما أنهُ و على حد علم الباحث لم يسبق أن تطرقت أي دراسة لموضوع البحث الحالي، لذا تُعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة والسباقة في هذا المجال، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لإثراء البحث العلمي في مجال موضوع الدراسة.

ب-الأهمية التطبيقية:

إذ من المتوقع أن يستفيد من هذه الدراسة الفئات الآتية:

١-**أعضاء هيئة التدريس:** إذ يمكنهم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال التعرف على طرائق معالجة الجرائم الإلكترونية.

٢-**الباحثون:** يمكنهم الاطلاع على هذه الدارسة حال الانتهاء منها، لأجل التعرف على النتائج التي توصلت إليها، وتساعدهم في البحث والتطوير في متغيرات أخرى تخص موضوع الدراسة.

حدود أو مجالات الدّراسة :

تتجسد حدود أو مجالات الدراسة بالآتي:

١- **الحدود المكانيـــة:**تقتصر هذه الدراسة على أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت.

٢- **الحدود الزمنيـــة:** تم إجراء هذه الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠١٦ - ٢٠١٧م.

٣- **حدود بشرية:** تم توزيع أداة جمع البيانات المتمثلة في الاستبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت.

الإطار النظري للدراســـــة:

عرفت البشرية منذ الأزل أشكالا بدائية بسيطة من الجريمة، حاكت وشابهت الحياة الاجتماعية التي نبتت فيها، ومع تطور وتعقد أنماط وأشكال الحياة الاجتماعية ونشوء علاقات اقتصادية معقدة ومتشابكة أخذت أبعادا اقليمية ودولية، تتجاوز الحدود الوطنية المعروفة لكل دولة. وفي ثنايا ذلك، تطورت الجريمة تطورا انتقلت من العفوية والبساطة إلى التنظيم الذي يتصف بالدقة ويحتاج إلى أطراف متعددة ومتفاوتة المستوى تتوزع في أماكن مختلفة في العالم لتصبح مع الجريمة ذات بعد دولي يخطط لها في بلد أو في مجموعة بلدان .

مفهوم الجريمة:

يوجد للجريمة بصفة عامة معنيان أحدهما قانوني والآخر غير قانوني (أخلاقي أو اجتماعي) ووفقا لمعناه القانوني بأنها نشاط غير مشروع صادر عن إرادة آثمة يقرر له المشرع جزاءا جنائيا. أما المعنى غير القانوني للجريمة فقد تباينت آراء الفقهاء بشأنه، فمنهم من يؤسسه على الأخلاق ومنهم من يرده إلى القيم الاجتماعية.

أ – فالاتجاه الأول : يربط بين الجريمة وقواعد الأخلاق، فالجريمة لهذا الاتجاه هي كل فعل يتعارض مع المبادئ الأخلاقية، إلا أن أنصار هذا الاتجاه انقسموا على أنفسهم إلى قسمين (الحسيناوي، ٢٠١١).

القسم الأول: يجعل العلاقة بين الجريمة والأخلاق قاصرة على مخالفة بعض القواعد الخلقية كلها، يتزعم القسم الأول الفقيه الإيطالي جاروفالو، وهو أحد أقطاب المدرسة الوضعية الإيطالية. يرى هذا الفقيه أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع اعتبر جريمة في كافة الاجتماعات والتي اعتبرت كذلك على مر العصور بسبب تعارضها مع قواعد الإيثار والرحمة والأمانة والنزاهة. يطلق جاروفالو على هذه الجريمة اسم "الجريمة الطبيعية" ومن أمثلتها القتل والسرقة وبالنظر إلى تعريف الجريمة على هذا النحو يجب أن تكون واحدة بالنسبة إلى جميع المجتمعات ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان وأنها تخالف بعض قواعد الأخلاق لا جميع هذه القواعد، وقد تعرض مفهوم جاروفالو لفكرة "الجريمة الطبيعية" للنقد الشديد .

أ . فالقول بوحدة الجريمة وعدم تغيرها في الزمان والمكان أمر يكذبه الواقع والتجربة، فالتجربة والواقع يثبتان أن فعلا معينا يعد جريمة في ظروف معينة ولا يعد كذلك مع تغير الظروف.

ب . يضاف إلى ما تقدم أن قصر مفهوم الجريمة على الأفعال التي تتعارض مع بعض قواعد الأخلاق فيه تضيق لنطاقها.

القسم الثاني: يجعل العلاقة بين الجريمة والأخلاق شاملة لكل القواعد الخلقية دون تمييز ولتفادي الانتقادات السابقة ذهب أنصار القسم الثاني إلى تعريف الجريمة بأنها كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف في المجتمع ويتضح من هذا التعريف الربط بين الجريمة ومخالفة كل قواعد الأخلاق لبعضها كما ذهب أنصار القسم الأول .

مع ذلك فقد تعرض تعريف الجريمة على هذا النحو للنقد أيضا ويقوم هذا الاعتراض أساسا على عدم وجود تتطابق بين القانون الجنائي والأخلاق :

١ . فهناك أفعال لا تتعارض مع القيم الأخلاقية ويجرمها القانون.

٢ . يضاف إلى ذلك أن القيم ألأخلاقية فكرة مثالية والمثالية هي ما ينبغي أن يكون ومن ثم فإن التعريف السابق لا يضع تعريفا للجريمة كما هي كائنة في الواقع إنما لما يجب أن يكون جريمة وهذا عن الاتجاه الأول الذي يربط بين الجريمة والأخلاق.

ب . الاتجاه الثاني: فيقوم التعريف الاجتماعي للجريمة لديه على أساس الرابط بينها وبين القيم الاجتماعية وتعدد زعماء هذا الاتجاه فمن قائل بأن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة ومن قائل بأنها تلك التي تتعارض مع المقتضيات الأساسية الخاصة بحفظ وبقاء المجتمع لا شك في أن التعريفات السابقة للجريمة تبين جوهرها وحقيقتها ولكنها تفتقر إلى التحديد الدقيق لمفهومها .

تعريف الجرائم الإلكترونية:

يعرف الشوابكة (٢٠١١) هذه الجرائم بأنها "الجرائم المتعمدة التي تستخدم نظم المعلومات للحصول على المعلومات أو اتلافها أو إساءة استخدامها مما يؤدي إلى الحاق الضرر بالمجني عليه وتحقيق فائدة غير مشروعة للجاني وهذه لها صور عديدة ومتعددة ومنها تزوير بطاقات الائتمان والاحتيال الإلكتروني – جرائم الكمبيوتر – جرائم الإنترنت – قرصنة البرامج الكمبيوترية – تزوير الأقراص الإلكترونية....."

إن ارتباط نظم المعلومات بكافة جوانب النشاط الإنساني جعل منها شريان رئيسي لدفع عجلة التنمية والتقدم للبشرية كلها ، وقد واكب ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع فى استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ظهور نوعية جديدة من الجرائم المستحدثة والتى يطلق عليها الجرائم المعلوماتية او الجرائم الالكترونية.

هذه الجرائم اصبحت تهدد أمن وسلامة الأفراد والمؤسسات ، فالمعلومات تتزايد يوميا ولا تتناقص بالاستخدام أو تستهلك ، وتعتبر المعلومات مصدر قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية ، ومع تزايد المعلومات واستخدام شبكة الإنترنت فى تبادلها وكذا اعمال التجارة الالكترونية وغيرها من الانشطة سوف تتزايد صور الاعتداءات والتهديدات وظهور العديد من أنماط القضايا المختلفة<

والدراسة الحالية تري الجرائم الإلكترونية بأنها سلوك غير مشروع يعاقب عليه قانوناً صادر عن ارادةٍ جرمية محله معطيات الحاسوب" وهو تعريف شامل إلى حد ما لجميع صور جرائم الحاسب الآلي سواء تلك الواقعة بواسطة الحاسب الآلي او تلك الواقعة عليه.

خصائص وسمات الجرائم الالكترونية :

يرى (مناعسة، ٢٠٠١) بأن هناك عدة خصائص وسمات للجرائم الإلكترونية يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- سهولة ارتكاب الجريمة بعيدا عن الرقابة الأمنية .
- صعوبة التحكم في تحديد حجم الضرر الناجم عنها قياسا بالجرائم التقليدية .
- مرتكبها من بين فئات متعددة تجعل من التنبؤ بالمشتبه بهم أمرا صعبا .
- تنطوي على سلوكيات غير مألوفة عن المجتمع .
- سهولة إتلاف الأدلة من قبل الجناة .
- جريمة عابرة للحدود لا تعترف بعنصر المكان والزمان فهي تتميز بالتباعد الجغرافي
- واختلاف التوقيتات بين الجاني والمجني عليه .
- كل أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باستخدام الحاسب .
- الجرائم التي تلعب فيها البيانات التكنولوجية والبرامج المعلومات دوراً رئيسياً .
- فعل إجرامي يستخدم الحاسب فى ارتكابه كاداه رئيسية .

- نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب أو التي تحول عن طريقه .
- أية جريمة يكون متطلباً لاختراقها توافر لدى فاعلها معرفه تقنية الحاسب .
- كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الأحوال المادية أو المعنوية يكون ناتجاً بطريقه مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية .
- كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها .

صعوبات تواجه مكافحة الجرائم الالكترونية :

يبين عطا الله (٢٠٠٧) عدة صعوبات تواجه مكافحة الجرائم الإلكترونية، ومن هذه الجرائم الآتي:

- صعوبة التوصل إلى الأدلة الرقمية والتحفظ عليها .
- القصور التشريعي في تعريف مفهوم الجريمة الالكترونية .
- عدم وجود مفهوم قانوني دولي مشترك لتعريف الجريمة الالكترونية .
- قصور النصوص التشريعية الخاصة بمواجهة تلك الجرائم .
- قصور التعاون الدولي بين الدول في مجالات المكافحة .

خصائص وسمات مرتكبو الجرائم الالكترونية :

هناك عدة خصائص وسمات لمرتكبو الجرائم الإلكترونية، يبينها الشوابكة (٢٠١١) على النحو الآتي:

- شخص ذو مهارات فنية عالية متخصص في الإجرام المعلوماتى .
- شخص قادر على استخدام خبراته في الاختراقات وتغيير المعلومات .
- شخص قادر على تقليد البرامج أو تحويل أموال.. الخ .
- شخص محترف في التعامل مع شبكات الحاسبات .
- شخص غير عنيف لأن تلك الجريمة لا يحتاج مرتكبها إلى العنف عند ارتكابها .
- شخص يتمتع بذكاء حيث يمكنه التغلب على كثير من العقبات التي تواجهه أثناء ارتكابه الجريمة .
- شخص اجتماعي له القدرة على التكيف مع الآخرين.

خصائص الجرائم الإلكترونية:

هناك عدد من الخصائص العامة التي تشكل قاسماً مشتركاً بين هذه الجرائم من جانب وتميزها عن سواها من الجرائم التقليدية من جانب آخر وهذه الخصائص هي (المنشاوي، ٢٠٠٧) :

أ – تعكس معظم الجرائم المستحدثة بُعد الانفجار التكنولوجي الحديث .

فالتسهيلات المختلفة التي ترتبت على تطور الاتصالات بعيدة المدى في كافة المجالات فتحت المجال على مصرعيه لارتكاب مدى اوسع من الجرائم باستخدام تلك التقنية الحديثة .

ب – تحررت معظم تلك الجرائم من الخصوصية الزمنية والمكانية للأبنية الاجتماعية التي نشأت فيها بحيث ترتكب وتمارس في أبنية اجتماعية مختلفة عن تلك الأبنية التي ظهرت فيها وارتبطت بها بادئ ذي بدء .

ج – ومما لاشك فيه ، فقد سمح ذلك إلى ما يسمى بتداول الجريمة (Internationalization) فالصورة الإجرامية المرتبطة بجماعات أو ثقافات اجتماعية محلية اكتسبت الطابع الدولي .

د – ويرتبط بذلك أن أصبحت الجماعات المتورطة في الجرائم المستحدثة خاصة الجرائم المنظمة والجرائم عابرة الدول أصبحت جماعات متعددة الجنسية الأمر الذي يجعل مسؤولية ضبطها وملاحقتها خارج السلطة السياسية والتشريعية لأية دولة من الدول ، مما يشكل مناخاً خصباً لنمو الجرائم وازدهارها .

هـ – كما أن معظم هذه الجرائم تشترك في بعد غياب الأبنية القانونية وآليات الضبط الاجتماعي الرسمي الخاصة بمكافحة هذه الجرائم على الصعيدين المحلي والدولي ، فالقانون الجنائي والهيئات القائمة على تنفيذه لا يزال يأخذ طابعاً إقليمياً ، مما لا يشكل في حد ذاته عاملاً وراء تلك الجرائم واستفحالها .

و – يترتب على تلك بلا شك عدم ظهور غالبية هذه الجرائم عادة في الإحصاءات الجنائية الرسمية المقتصرة على الجرائم التقليدية ، فالإحصاءات الرسمية لا تعكس تلك الجرائم المستحدثة التي أفرزتها المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وذلك نتيجة لعدم وجود القوانين التي تجرم تلك السلوكيات .

ز – ومن حيث بعد تكلفة الجريمة ، فإن تكلفة هذا النوع من الجرائم يفوق بكثير تكلفة الجرائم التقليدية ، ولا يقتصر على التكلفة المادية ، بل يتجاوزها إلى ما هو أعمق من ذلك على الأصعدة الأمنية والهوية الثقافية التي يؤذن المساس بها انهيار النظام الاجتماعي وسيادة الاضطرابات والفوضى .وكل ذلك يؤكد على ضرورة إيجاد آليات مناسبة للتعامل مع هذه الأنماط المستجدة من السلوك الإجرامي من خلال تدريب رجال الأمن وتأهيلهم بشكل احترافي لمواجهة هذه الأنماط المستجدة من الجرائم الحديثة .

المحور الثاني : البحوث والدراسات السابقـــــة:

التالي عرضا للبحوث والدراسات السابقة المرتبطة بشكل مباشر بموضوع الدراسة ، مرتبة ترتيبا زمنيا تنازليا :

دراسة المنشاوي (٢٠٠٧)، هدفت إلى تحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعا بين مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي، وخاصة فيما يتعلق بجرائم الاختراقات، والجرائم المالية، وجرائم إنشاء أو ارتياد المواقع المعادية ، وجرائم القرصنة، مع تحديد أهم سمات وخصائص مرتكبي تلك الجرائم. وخلصت الدراسة إلى مستوى جرائم الانترنت متوسط في المجتمع السعودي، ولم تصل إلى

الظاهرة، كما خلصت الدراسة بأن هناك عدد طرق يجب أخذها بعين الاعتبار لأجل الحدّ من هذه الجرائم من أبرزها تشديد العقوبة على هذه الجرائم، كما بينت بأن طرق المكافحة لهذه الجرائم كان منخفض مقارنة مع حجمها .

دراسة الزهراني (٢٠٠٧) هدفت إلى تسليط الضوء على جرائم تقنية المعلومات لصعوبة اكتشافها وإثباتها ، كما بينت الدراسة بأن هذا الإجرام يتسم بالمكر والغش والاحتيال من خلال استخدام تقنيات معلوماتية عالية الكفاءة . وترجع صعوبة إثبات جرائم تقنية المعلومات إلى خصائص هذه التقنية ذاتها وبخاصة السرعة الفائقة التي ترتكب بها، وهو ما يسهل ارتكابها ويسهل طمس معالمها ومحو آثارها قبل اكتشافها إذ يستطيع الجاني أن يرتكب جريمة دون ترك أثر، كما بينت الدراسة بأن متوسط جرائم تقنية المعلومات لدى الدول العربية منخفض مقارنة مع الدول الغربية.

أما بالنسبة للنتائج فكانت:

١-تتميز جرائم الحاسب الآلي بأنها جرائم ناعمة ،تعتمد على الذكاء دون أدنى مجهود عضلي ومعظم هذه الجرائم تم اكتشافها صدفة وبعد وقت طويل من ارتكابها.

٢-صعوبة إثبات جرائم الحاسب الآلي حيث أنها جرائم لا تترك أثر لها بعد ارتكابها وإن وجدت هذه الآثار فمن الصعوبة الاحتفاظ بها.

٣-الافتقار إلى المعرفة العلمية ،والتقنية ، والخبرة في مجال الحاسب الآلي ،والجرائم المرتبطة به،سواء من جهة التحقيق أو القضاء.

٤-جرائم الحاسب الآلي عابرة للحدود حيث انتشرت هذه الجرائم ،وأضحت مشكلة عالمية لا تعترف بالحدود الإقليمية للدول ، ولا بالمكان ، ولا بالزمان.

٥-كمال الشريعة الإسلامية وشمولها ،وصلاحيتها لكل زمان ومكان ، وأن الفقه الإسلامي قادر على مواكبة مستجدات العصر ونوازله . وطرحت هذه الدراسة بعض التوصيات نذكر منها :

١-العمل على تأهيل سلطة التحقيق بحيث يكون لديها المعرفة الكافية للتعامل مع الجوانب المختلفة لجرائم تقنية المعلومات وذلك من خلال إعطائها دورات واطلاعها على آخر التقنيات في مجال تقنية المعلومات وتوفير احدث الأجهزة لهم لمواجهة هذه الجرائم المستحدثة.

٢-العمل على وضع تشريع خاص يعالج استخدام تقنية المعلومات وبيان الجرائم الواقعة عليها والسلوكيات غير المشروعة وكيفية اكتشاف الدليل وانتشاله ، وحفظه.

٣-الاهتمام بوسائل الإثبات الحديثة وأن يقوم العلماء كمجمع الفقه الإسلامي ببيان الحكم الشرعي في هذه الوسائل ومدى حجيتها في الإثبات من عدمه.

دراسة عطا الله (٢٠٠٧)هدفت إلى التعرف بجرائم تقنية المعلومات ، أي الجرائم التي تقع بطريق الكمبيوتر والإنترنت . ويعتبر هذا الموضوع من الموضوعات التي تثير جوانب جديدة وترجع إلى اتصالها بتطور وسائل المعلومات بسبب انتشار استخدام الكمبيوتر وخاصة استعمال شبكة الإنترنت .هذه

الشبكة التي ظهر استخدامها لأول مرة لأغراض غير تجارية حيث كانت تستخدم من قبل وزارة الدفاع الأمريكية والتي تخلت عنها وأصبحت متاحة لجميع الأفراد. كما وتكتسب أهمية الموضوع أهمية متزايدة بسبب انتشار التعاملات من خلال الإنترنت وتزايد التجارة الإلكترونية ، الأمر الذي حدا بالقوانين المقارنة إلى اعتبار حماية تلك التجارة مصلحة اجتماعية تستحق التدخل عن طريق التجريم . فأدخلت العديد من التشريعات الأجنبية قوانين خاصة بجرائم الكمبيوتر. وتبرز الأهمية أيضا في أن المستهلك أصبح يعتمد في حصوله على كثير من السلع بالطريقة الإلكترونية، بالإضافة إلى ذلك أن كثير من الشركات خسرت أموالا كثيرة بسبب التعامل بالوسائل الإلكترونية. وكان من أبرز نتائج الدراسة عدم وجود فروق فيما يخص المعلمات الديموغرافية المتمثلة في الجنس والعمر والخبرات والمؤهلات العلمية فيما يخص الجرائم التقنية المعلوماتية، لصعوبة اكتشافها ومهارات مرتكبيها، وخلصت هذه الدراسة إلى–من الضروري إدخال نصوص خاصة لحماية النظام والمعلومات المتواجدة داخل النظام ، بسبب قصور القواعد العامة في توفير الحماية المناسبة في هذا المجال . وهذه النصوص تمنع دخول غير المخول دخولهم وتجريم الإخلال بسير النظام ، وتجريم إتلاف البيانات أو العبث فيها وانتهاك سرية المراسلات الإلكترونية.

دراسة(Beard & Wen, 2007) هدفت الدراسة إلى التعرف على أسس تخفيض مستويات التهديد لنظم المعلومات، هذا وتناولت هذه الدراسة المخاطر الالكترونية التي تهدد نظم المعلومات والتي قد تحدث على البيانات في مرحلة التجهيز والتجميع كالحصول على هذه البيانات أو حذفها من خلال أنشطة القرصنة أو افساد هذه البيانات من خلال برامج الفيروسات. وقد تحدثت الدراسة عن خطر الدخول غير المشروع لقواعد البيانات وهذا الدخول غير المصرح به قد يشكل تغيير أو حذف وافساد وتدمير للبيانات ، أو سرقتها والفشل في الحفاظ على نسخة احتياطية منها ،أو غيرها كفشل عمل تقنيات استرجاع البيانات وذلك يمثل خسارة مدمرة على البيانات.

وقد نصحت هذه الدراسة بتطوير العاملين في هذا القطاع والعاملين في مجال الادارة والتصميم وفي مجال التحكم بالنظم ، ليصبحوا أكبر دراية والمام في هذا المجال.

دراسة الشريف(٢٠٠٦) هدفت الى التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات الالكترونية وأهم هذه المخاطر والاجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر ، واستعانت هذه الدراسة بمجموعة من الدراسات السابقة والأبحاث التي اهتمت في هذا المجال ، وتكمن اهمية الدراسة بأن نظم المعلومات أصبحت عرصة للعديد من المخاطر التي تهدد صحة وموثيقية وسرية البيانات المالية وان باقي الدراسات اهتمت بالمخاطر في مراحل الادخال والتشغيل متجاهلة مرحلة اخراج البيانات ، وتتلخص أهداف هذه الدراسة على النحو التالي :

أ–التعرف على طبيعة المخاطر التي تهدد نظم المعلومات الالكترونية في بيئة المصارف.

ب–التعرف على أسباب حدوث المخاطر المختلفة.

ج-التعرف على اجراءات الحماية التي تتبعها المصارف.

د-التركيز على مخاطر مخرجات الحاسب الالي وعدم اهمالها.

دراسة (Mcintyre , 2005) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جرائم الإنترنت في المجتمع الايرلندي، كما وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء إلى العقوبات التي يتعرض لها الجاني من خلال القانون ١٩٩١، والذي عدل عام ٢٠٠١ وأصبح يتلاءم مع الكثير من الجرائم الحاسوبية ، كما وبينت هذه الدراسة التهديدات الخطيرة المترتبة على هذه الجرائم، و خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة تنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة الحاسوبية، كما خلصت الدراسة إلى تطوير القوانين المتعلقة بجرائم الحاسوب ،وضرورة عدم السير وراء الكثير من البلدان النامية التي لم تصل إلى قوانين تتواءم مع طبيعة الجرائم المتعلقة بالإنترنت.

دراسة العنزي (٢٠٠٣)،هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وسائل التحقيق في مجال جرائم نظم المعلومات وذلك بالكشف عن الجوانب المختلفة المحيطة بجريمة نظم المعلومات بتحديدها، ومعرفة دوافعها وإبراز أضرارها ، وحصر الأساليب والأدوات المستخدمة من قبل مجرمي نظم المعلومات ، وعن كيفية الحصول على تلك الأدوات المستخدمة في ارتكاب جرائم نظم من قبل مجرمي نظم المعلومات بالمملكة ، والمنافذ المستخدمة من داخل المؤسسة او خارجها لارتكابها ، وأدوات ضبط الجريمة والتحقيق فيها ، وبيان العوائق التي تحول دون استخدام تلك الوسائل ، وتحديد أنواع الأدلة المثبتة لارتكاب تلك الجرائم ، وتحديد الإجراءات الأمنية سواء كانت فنية أو إدارية لتحقيق أمن نظم المعلومات، ومعرفة أسس صياغة إطار عام للسياسة الأمنية الشاملة لحماية أمن المعلومات. وأظهرت نتائج الدراسة في مجال السياسة الأمنية أن أقل العناصر وضوحا في مكوناتها بالمؤسسات على الترتيب الاحترازات الشخصية(٢٢.٧%)، والتشارك في الخدمات(٢٢.٧%)، والبرامج المطورة داخليا(٢٩.١%)، والعلاقة بالمنافسين والشركاء(٢٤.١%)، والوثائق ووسائط الحفظ (٢٧.٠%)،والجانب البشري (٤٣.٣%)، وفي مجال الاجراءات الأمنية لحماية نظم المعلومات أظهرت نتائج الدراسة أن أقل الإجراءات اتباعا(على الترتيب) توفير أجهزة بدون محركات أقراص مرنة لعدم إتاحة استخدامها(٢.٢٠)،ومنح الحوافز للالتزام بالإجراءات الأمنية (٢.٢٥)، التأكد من مزامنة ساعات الأجهزة باستمرار(٢,٤٤)،وربط الترقية والدورات (والحوافز الأخرى) بمدى التقيد بأمن المعلومات (٢.٦٦) ،تحديد صلاحية كلمات المرور تغييرها(٢.٧٥)، والتقدم بشكوى حول جرائم نظم المعلومات ، وتحديد النسخ الاحتياطي المركزي، وهذا يدل على أن هناك قصور أمني باتباع تلك اجراءات.

تعقيب علي البحوث والدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأن مجتمع الدراسة يتمثل بأعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية ، وأهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها جاءت

وكمحاولة جادة وخطوة متقدمة للتعرف على الجرائم الالكترونية وطرق معالجتها، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة:

تنتمي الدراسة الحالية للدراسات الوصفية / التحليلية حيث تهدف إلي وصف وتحليل موضوع الدراسة بشكل كيفي وكمي ، وتحليل وتفسير النتائج من خلال ارتباطها بالواقع . كما تمّ استخدام المنهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة الذي يهتم بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بالإضافة إلى المعالجة الإحصائيّة للمتغيرات وارتباطاتها،

مجتمع الدراســـــة:

تكون مجتمع الدّراسة من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، ارتأى الباحث بصفته أحد اعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله أخذ عينة عشوائية من الأساتذة مكونة من (٢٥) عضواً من أصل ٤٩ عضوا ، وذلك خلال العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م؛ وقد تمّ اختيار العينة بالطّريقة العشوائيّة، (وفقاً لتقديرات ومعادلة Sekaran, U & Bougie, R., (2013)) هذا واستخدم الباحث نظام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(الإصدار العشرون عشر)(Statistical Package for Social Sciences –SPSS,ver20)، وذلك لأجل الوصول إلى غايات وأهداف هذه الدراسة.

أداة الدراســـــــة:

لأجل الحصول على المعلومات والبيانات؛ لتنفيذ مقاصد الدّراسة اعتمد الباحث على تطــوير مقيــاس (استبانة) وهي أداة قياسيّة تمّ الاعتماد في تطويرها على آراء ودراسات وأدب سابق، وروعي عنــد تطويرها جعل المستجيب واعياً لهدفها ومكوناتها ودقتها ووضوحها وتجانسها بالطريقة التــي تخــدم غايات وأهداف الدراسة. وبالشكل الذي يخدم أهداف وأسئلة الدراسة.

صدق وثبات الدراســـــة:

بعد إتمام وتطوير الاستبانة، حيث وصل عدد فقرات الاستبانة الــ (١٩) فقرة، ولتحقيــق أغــراض وأهداف الدّراسة صممت الاستبانة بناءً على نموذج ليكرت (ScaleLikert) الخماسي، و تألفت مــن جزئين، اشتمل الجزء الأول على بيانات المعلومات الشخصية، والجزء الثاني اشتمل علــى فقــرات المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تمّ تدريج مستوى الإجابة عن كلّ فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وحددت بخمسة مستويات هي: كبيرة جداً (٥ درجات)، كبيرة (٤) درجات، متوســطة (٣ درجــات) قليلة(درجتين) و قليلة جداً (درجة واحدة)

ومن أجل التحقق من ثبات الاستبانة تمّ إجراء اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبــات أداة القيــاس حيث بلغت نسبة الاتساق الداخلي للاستبانة (α =٩٣.٠٠%) وهي نسبة مقبولة لغايات الدراسة .

ومن خلال الإجراءات السابقة للتأكد من صدق أداة الدّراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين ذو علاقة وصلة بموضوعها، كما وتمّ توزيع الاستبانات على العينة المذكورة، ومن ثم تمّ تفريغ إجابات عينة الدّراسة على جهاز الحاسوب، وتحليل البيانات باستخدام نظام التحليل الإحصائي (الإصدار العشرون) (Statistical Package for Social Sciences –SPSS. Ver20).

تصميم الدّراسة :

لأجل تحقيق أهداف الدّراسة وأغراضها قام الباحث بتطوير استبانة مخصصة لهذا الغرض.

متغيرات الدّراسة :

تتمثل في الجرائم الإلكترونية وطرق مكافحتها، والمعلومات الديموغرافية المتمثلة في (الجنس، والخبرة) (المتغيرات الوسيطة).

وصف عينة الدراسة :

أولاً: الجنس:

جدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة الدّراسة بحسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	١٥	%٦٠.٠
أنثى	١٠	%٤٠.٠
المجموع	**٢٥**	**%١٠٠**

يتبين من الجدول رقم (١) بأنّ نسبة الذكور ٦٠%، وهي النسبة الأكبر في عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة الإناث ٤٠%، ويعود السبب في تفوق نسبة الذكور على الإناث، أن للذكور فرصاً وحظوظاً أوفر للدراسة ولدخول سوق العمل، والشكل رقم (١) يبين ذلك.

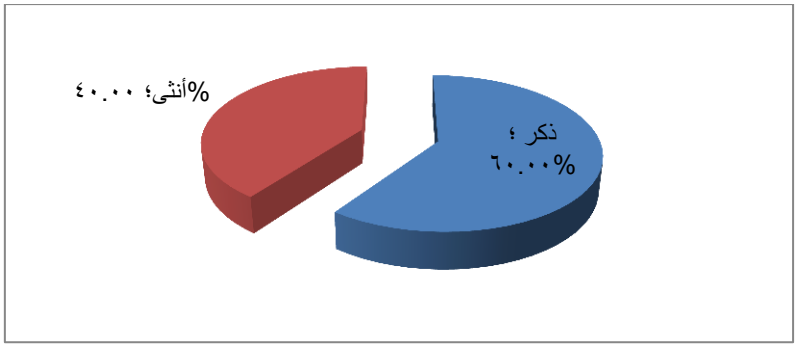

شكل رقم (١)

توزيع أفراد عينة الدّراسة بحسب متغير الجنس

ثانياً: الخبرة:

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد عينة الدّراسة بحسب متغير الدرجة الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
٤ سنوات فما دون	٥	%٢٠.٠
٥-٩ سنوات	١٥	%٦٠.٠٠
١٠ سنوات فأكثر	٥	%٢٠.٠
المجموع	**٢٥**	**%١٠٠**

تشير البيانات الواردة في الجدول (٢) أنّ نسبة ذوي الخبرات (٥-٩ سنوات) هي الأعلى إذ بلغت النسبة (٦٠.٠٠%)، وبالنسبة لذوي الخبرات (٤) سنوات فما دون فبلغت (٢٠.٠%)، وكذلك نسبة (٢٠.٠٠%) لذوي الخبرات (١٠) سنوات فأكثر، ويلاحظ الباحث بأن أغلبيّة عينة الدراسة من ذوي الخبرات المتوسطة (٥-٩ سنوات)، وبطبيعة الحال فإن الخبرات لكما زادت كلما تحسن الأداء، والشكل رقم (٢) يبين ذلك.

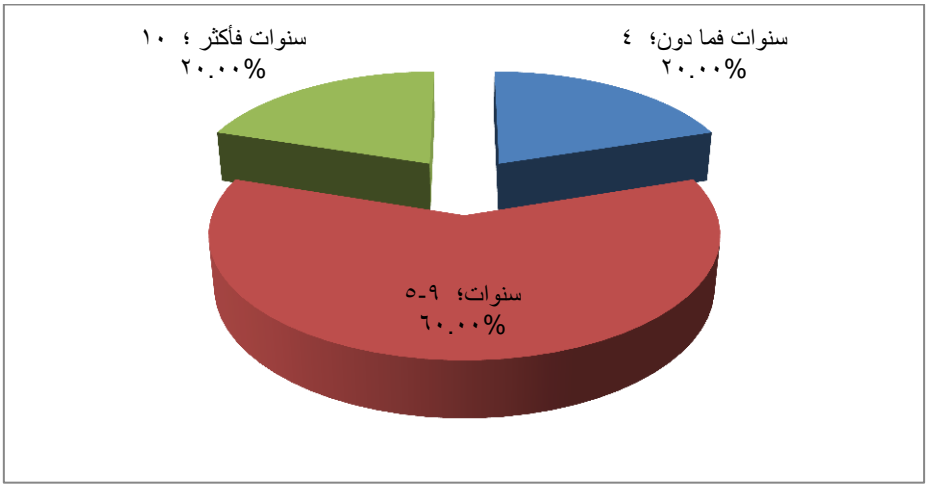

شكل رقم (٢)

توزيع أفراد عينة الدّراسة بحسب متغير الخبرة

تحليل بيانات الدراسة:

من خلال تحليل البيانات الإحصائيّة التي تمّ جمعها من الاستبانة التي وجهت لمجموعة من أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، و تمّ الاعتماد على مقياس "ليكرت" الخماسي، إذ تضمنت الاستبانة درجة الموافقة على كل فقرة مقسمة إلى (٥) فئات، حيث تمّ إدخال هذه الاستجابات على الحاسوب حسب ما هو مبين في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

درجة الاستجابة ورمزها

درجة الاستجابـــــــة	الرمـــــــز
كبيرة جداً	٥
كبيرة	٤
متوسطة	٣
قليلة	٢
قليلة جداً	١

وبناء على الرموز المعطاة للاستجابة تمّ احتساب المتوسط الحسابي للاستجابات بغرض الحكم علـــى درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وتم الحكم على قيم المتوسط الحسابي لغـــرض تحديـــد "درجة الموافقة"[١]، حسب ما هو موضح بالجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

الوسط الحسابي ودرجة الموافقة

المتوسط الحسابـــــــي	درجة الموافقـــــة
١-٢.٣٣	منخفض
٢.٣٤-٣.٦٧	متوسط
٣.٦٨-٥	مرتفع

نتائج الدراسة ومناقشتها :

من خلال هذا المبحث سيقوم الباحث بالإجابة عن أسئلة الدراسة كالتالي :

السؤال الأول: ما مستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية؟

المجال الأول: الفيروســـــات:

يمثل الجدول رقم (٥) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا البعد.

(١) درجة الموافقة = (٥-١ ÷ ٣ =٤ ÷ ٣ = ١.٣٣%)

جدول رقم (٥)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة نحو مجال" الفيروســـــات

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقــة
١-	تهدد الفيروسات المعلومات الموجودة على الحاسوب وتؤدي إلــى صــعوبة فــي انســياب واســتخدام المعلومات.	2.6429	1.6458	٦	متوسطة
٢-	تعد الفيروسات الخطر الأساسي والأول على جهــاز الحاسوب .	3.2143	1.5777	٥	متوسطة
٣-	تعد الفيروسات من التحديات والمشــاكل الأساســية للعصر الرقمي .	3.7143	1.2044	٤	مرتفعة
٤-	الفيروسات قد تــؤدي إلــى فقــدان الثقــة بالتقنيــة وخصوصاً بالإنترنت لأنه يعــد المكــان الخصــب لانتشار هذه الفيروسات.	4.0714	.9169	١	مرتفعة
٥-	ان خطر الفيروسات يهدد مستقبل صــناعة التقنيــة وتطورها	4.0000	.7845	٢	مرتفعة
٦-	الإنترنت وسيلة فعالة وسريعة في نشر الفيروسات.	3.7857	.8018	٣	مرتفعة
	المجال الكلي	3.571433	1.155183		متوسطة

إن المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على العبارات فيما يتعلق بالمجال الأول "**الفيروســـــات** " ما بين (٤.٠٧١٤-٣.٢١٤٣) ويظهر الجدول (٥) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول المجال الأول، بلغ (٣.٥٧١٤٣٣))"بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (١.١٥٥١٨٣)، وان الفقرة (٤) حصلت على أعلى متوسط حسابي (٤.٠٧١٤) وبانحراف معياري مقداره (٠.٩١٦٩) (بدرجة مرتفعة) والتي نصها "الفيروسات قد تؤدي إلى فقدان الثقة بالتقنية وخصوصاً بالإنترنت لأنه يعد المكان الخصب لانتشار هذه الفيروسات " تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة (٥) والتي نصها " ان خطر الفيروسات يهدد مستقبل صناعة التقنية وتطورها "، والذي بلغ (٤.٠٠٠) بانحراف معياري مقداره (٠.٧٨٤٥).

وفيما يخص الفقرة (١) والتي نصها " تهدد الفيروسات المعلومات الموجودة على الحاسوب وتؤدي إلى صعوبة في انسياب واستخدام المعلومات "، كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (٢.٦٤٢٩) بانحراف معياري مقداره (١.٦٤٥٨) (بدرجة متوسطة)، لذا يجب البدء بعملية التغيير، وضرورة اختيار الحلول الميسرة والمتاحة ، كما يجب استخدام البرامج المضادة للفايروسات والتي أثبتت نجاعتها في ذلك، وبهذا يمكن الحدّ من الآثار السلبية والضارة لها على جهاز الحاسوب.

المجال الثاني: الاختراق:

الجدول رقم (٦) يبين بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

جدول رقم (٦)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لإجابات أفراد العينة نحو " المجال الثاني" الاختراق"

الفقرة	العبـــــــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقــة
١-	ان الأهميــة الاســتراتيجية والثقافيــة والاقتصــادية للمعلومات، تجعل من أنماط الاعتداء عليها خطــورة جداً بالغة بكونها تهدد في الحقيقــة البنــاء الثقــافي والاقتصادي للدولة.	3.0714	1.2688	٤	متوسطة
٢-	ان بعض جرائم الحاسوب تخترق الحياة الخاصــة أو ما يسمى بحق الانسان في الخصوصية.	3.6429	1.0082	١	متوسطة
٣-	تكون المعلومات هي الهدف المباشر حيــث يســعى المخترق لتغيير أو سرقة أو إزالة معلومات معينة.	3.1429	.8644	٣	متوسطة
٤-	التأثيرات الاقتصــادية لجــرائم الحاســوب نتيجــة الاختراق يؤدي إلى خسائر تقدر بآلاف الملايين مــن الدولارات سنوياً.	3.2857	.9139	٢	متوسطة
المجال الكلي		**3.285725**	**1.013825**		**متوسطة**

تباينت المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمجال الثاني"الاختراق" ما بين (٣.٦٤٢٩-٣.٠٧١٤) ويظهر الجدول (٦) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول المجال الثاني، بلغ (٣.٢٨٥٧٢٥)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (١.٠١٣٨٢٥)، وان الفقرة (٨) حصلت على أعلى متوسط حسابي (٣.٦٤٢٩) وبانحراف معياري مقداره (١.٠٠٨٢) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " ان بعض جرائم الحاسوب تخترق الحياة الخاصة أو ما يسمى بحق الانسان في الخصوصية " تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة (١٠) والتي نصها " التأثيرات الاقتصادية لجرائم الحاسوب نتيجة الاختراق يؤدي إلى خسائر تقدر بآلاف الملايين من الدولارات سنوياً " والذي بلغ (٣.٢٨٥٧) بانحراف معياري مقداره (١.٠١٣٨٢٥)

وفيما يخص بالفقرة (٧) والتي نصها "ان الأهمية الاستراتيجية والثقافية والاقتصادية للمعلومات، تجعل من أنماط الاعتداء عليها خطورة جداً بالغة بكونها تهدد في الحقيقة البناء الثقافي والاقتصادي للدولة " كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (٣.٠٧١٤) بانحراف معياري مقداره (١.٢٦٨٨) (بدرجة

متوسطة). لذا يجب وضع أسس واستراتيجيات والاستعانة بأهل الخبرة والمعرفة لأجل الحدّ من اختراق الأجهزة لما لهُ من خطر على أمن المعلومات.

المجال الثالث: فقدان وتهريب المعلومات:

يمثل الجدول رقم (٧) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

جدول رقم (٧)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة نحو

فقدان وتهريب المعلومات

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
١-	إن تهريب المعلومات يضر بمصالح الأمن القومي والسيادة الوطنية في اطار ما يعرف بحروب المعلومات .	3.9286	.8287	٣	مرتفعة
٢-	تعتبر جرائم الحاسوب من الجرائم العالمية أو من الجرائم العابرة للحدود السياسية من خلال تهريب المعلومات.	3.8571	.7703	٤	مرتفعة
٤-	التزوير أو التجسس أو الاختلاس أو السرقة يمكن ارتكابها بواسطة الحاسوب.	4.0000	.7845	٢	مرتفعة
٥-	هناك الكثير من الجرائم الحاسوبية تتركز في إنشاء برامج لأجل تهريب المعلومات.	4.1429	.7703	١	مرتفعة
المجال الكلي		٣.٩٨٢١	٠.٧٨٨٤		مرتفعة

تراوحت المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمجال الثاني " فقدان وتهريب المعلومات " ما بين (٤.١٤٢٩- ٣.٨٥٧١) ويظهر الجدول (٧) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول المجال الثالث، بلغ (٣.٩٨٢١)، "بدرجة مرتفعة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (٠.٧٨٨٤)، وان الفقرة (١٤) حصلت على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (٤.١٤٢٩) وبانحراف معياري مقداره (٠.٧٧٠٣) (بدرجة مرتفعة) والتي نصها "هناك الكثير من الجرائم الحاسوبية تتركز في إنشاء برامج لأجل تهريب المعلومات " تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة (١٣) والتي نصها " التزوير أو التجسس أو الاختلاس أو السرقة يمكن ارتكابها بواسطة الحاسوب"، والذي بلغ (٤.٠٠٠) بانحراف معياري مقداره (.7845).

وفيما يتعلق بالفقرة (١٢) والتي نصها " تعتبر جرائم الحاسوب من الجرائم العالمية أو من الجرائم العابرة للحدود السياسية من خلال تهريب المعلومات" كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (3.8571) بانحراف معياري مقداره ()7703. (بدرجة مرتفعة)، لذا يجب زيادة الحرص الحدّ من فقدان وتهريب المعلومات، وذلك باتخاذ كل ما يلزم في سبيل ذلك.

التساؤل الثاني : ما مستوى مكافحة الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية؟

والجدول رقم (٨) يبين بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

جدول رقم (٨)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لإجابات أفراد العينة نحو "المجال الرابع : مكافحة الجرائم الإلكترونية "

الفقرة	العبـــــــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقــة
١-	البرامج المستخدمة في الأكاديمية تسهم بشكل أساسي في الحدّ من الجرائم الإلكترونية.	3.5000	.8549	٤	متوسطة
٢-	تسمح البرامج المستخدمة باستعادة البيانات والمعلومـــات عند الحاجة لها.	3.5714	.8516	٢	متوسطة
٣-	يمكن تعديل البرامج الموجودة بســهولة أو تطويرهـــا أو تصحيحها بما يتوائم مع الجرائم الإلكترونية المستحدثة.	3.5711	.9376	٣	متوسطة
٤-	توفر البرامج المستخدمة معلومات تساعد في الحـــد مـــن الجرائم الإلكترونية.	3.4286	.8516	٥	متوسطة
٥-	يتمتع نظام المعلومات بقدرة عالية علـــى التجـــاوب مـــع الظروف المتغيرة والتطـــويرات الجديـــدة فيمـــا يخـــص الجرائم الإلكترونية.	3.6429	1.1507	١	متوسطة
	المجال الكلي	3.5428	0.92928		متوسطة

تراوحت المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمجال الرابع" **مكافحة الجرائم الإلكترونية**" ما بين (٣.٦٤٢٩-٣.٥٠٠٠) ويظهر الجدول (٨) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول هذا المجال، بلغ (٣.٥٤٢٨)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (٠.٩٢٩٢٨)، وان الفقرة (١٩) حصلت على أعلى متوسط حسابي (٣.٦٤٢٩) وبانحراف معياري مقداره (١.١٥٠٧) (بدرجة

متوسطة) والتي نصها " يتمتع نظام المعلومات بقدرة عالية على التجاوب مع الظروف المتغيرة والتطويرات الجديدة فيما يخص الجرائم الإلكترونية "، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة (١٦) والتي نصها " تسمح البرامج المستخدمة باستعادة البيانات والمعلومات عند الحاجة لها " والذي بلغ (٣.٥٧١٤) بانحراف معياري مقداره (٠.٨٥١٦) ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على بأن نظام المعلومات والبرامج المستخدمة لها دور كبير في الحدّ من الجرائم الإلكترونية.

وفيما يخص بالفقرة (١٨) والتي نصها " توفر البرامج المستخدمة معلومات تساعد في الحدّ من الجرائم الإلكترونية" كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (٣.٤٢٨٦) بانحراف معياري مقداره (٠.٨٥١٦) (بدرجة متوسطة)، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على البرامج الجديدة والمبتكرة لأجل المساعدة في الحدّ من هذه الجرائم.

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)؟

ولأجل التعرف على مدى احتماليّة الإيجاب والقبول لهذا التساؤل، قام الباحث بإجراء تحليل (ت) **(Independent Samples T-Test)**. والجدول رقم (٩) يبين ذلك.

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار (Independent Samples T-Test) المتعلقة بالتساؤل الثالث

الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
ذكر	٣.٥٥	٠.٤٦	٠.٥٥	٠.٥٦
أنثى	٣.٤٥	٠.٣٨		

تظهر بيانات الجدول رقم (٦) أنّ الوسط الحسابي لدى الذكور بلغ (٣.٥٥) بانحراف معياري مقداره (٠.٤٦)، فيما بلغ الوسط الحسابي لدى الإناث (٣.٤٥) بانحراف معياري مقداره (٠.٣٨)، مما يظهر الدلالة الإحصائيّة للفروق بين المتوسطين، وعليه فإنّ النتيجة لدى الذكور أعلى منها عند الإناث. وقد بلغت قيمة (t) ٠.٥٥ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٥٦، وبما أنّ هذا المستوى من الدلالة أعلى من مستوى ٠.٠٥ فتكون النتيجة بأنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى).

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير الخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من ٥ -١٠ سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟

ومن أجل التعرف على مدى احتماليّة الإيجاب والقبول لهذا التساؤل، قام الباحث بإجراء تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول رقم (١٠) يبين ذلك.

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) المتعلقة بالتساؤل الرابع

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع مربعات الفروق	متوسط مربعات الفروق	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	1.0٧	0.52	3.53	*0.02
داخل المجموعات	22	2.75	0.12		
المجمـــوع	24	3.73			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)

لقد تمّ استخدام اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA) حيث بلغت قيمة(F) (٣.٥٣) وهي ذات دالة إحصائيّة عند مستوى (٠.٠٢)، وبما أنّ هذا المستوى من الدلالة أقل من مستوى (٠.٠٥) فتكون النتيجة بأنه توجد فروق لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير الخبرة العلميّة).ومن أجل تحديد اتجاه هذه الفروق الإحصائيّة، فقد تمّ استخدام اختبار شافيه (Schaffe) للمقارنات البعديّة والجدول رقم (١١) يوضح ذلك.

جدول رقم (١١)

نتائج المقارنات البعديّة بطريقة شافيه (Schaffe) للكشف عن مصدر الفروق في استجابة عينة الدّراسة فيما يتعلق لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير الخبرة العلميّة

البعد	الخبرة	العدد	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة
مستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية	٤ سنوات فما دون	25	٠.١٤	٠.٠٤
	٥-٩ سنوات	٦٠	٠.٤٤	٠.٠٢
	١٠ سنوات فأكثر	15	٠.٥٦	٠.٠٠

يظهر الجدول (١١) أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائيّة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) في استجابة أفراد العينة حـــول (مستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلـــوم الأمنية فيما يخص لمتغير الخبرة العلميّة (٤ سنوات فما دون، من ٥-٩ سنوات، ١٠ سنوات فـــأكثر) كانت لصالح ذوي الخبرات (١٠ سنوات فأكثر) عند مقارنتها مع (٤ سنوات فمـــا دون، مـــن ٥-٩

سنوات)، ويشير ذلك إلى أنّ ذوي الخبرات المرتفعة قادرون على وضع تفسير الوقائع المرتبطة بالجرائم الإلكترونية أكثر من غيرهم، وهذا يعود إلى مخزون العلم والمعرفة الذي يمتلكونه مقارنة مع غيرهم.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة، من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: ما مستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية ؟

سيتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التعرف على (الأوساط الحسابية) و (الانحرافات المعيارية) المتعلقة بفقرات الاستبانة، هذا ويمثل الجدول (١٢) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

جدول رقم (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالتساؤل الأول " مستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية "

الفقرة	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
١	المجال الأول: الفيروسات	3.5714	1.1552	٢	متوسطة
٢	المجال الثاني: الاختراق	3.2857	1.0138	3	متوسطة
٣	المجال الثالث: فقدان وتهريب المعلومات	٣.٩٨٢١	0.7884	١	مرتفعة
المجال الكلي		**٣.٦١٣٠**	**٠.٩٨٥٨**		**متوسطة**

تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالسؤال الأول ما بين (٣.٩٨٢١-٣.٢٨٥٧) ويظهر الجدول (١٢) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول التساؤل الأول بلغ (٣.٦١٣٠)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (٠.٩٨٥٨)، وهذا يعني بأن" مستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية كان متوسطاً، وهذه النتيجة تتطابق مع ما توصلت إليه دراسة(المنشاوي، ٢٠٠٧)، إذ بينت بأن مستوى الجرائم المرتبطة بالإنترنت كانت متوسطة، كما أن هذه النتيجة لا تتقاطع مع ما توصلت إليه دراسة (الزهراني، ٢٠٠١٧)، إذ بين بأن متوسط جرائم تقنية المعلومات لدى الدول العربية منخفض.

التساؤل الثاني : ما مستوى مكافحة الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية؟

تراوحت المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة " **بمكافحة الجرائم الإلكترونية**" ما بين (٣.٦٤٢٩-٣.٥٠٠٠) ويظهر الجدول (٩) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول هذا المجال، بلغ

(٣.٥٤٢٨)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (٠.٩٢٩٢٨)، وان الفقرة (١٩) حصلت على أعلى متوسط حسابي (٣.٦٤٢٩) وبانحراف معياري مقداره (١.١٥٠٧) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " يتمتع نظام المعلومات بقدرة عالية على التجاوب مع الظروف المتغيرة والتطويرات الجديدة فيما يخص الجرائم الإلكترونية "، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة (١٦) والتي نصها " تسمح البرامج المستخدمة باستعادة البيانات والمعلومات عند الحاجة لها " والذي بلغ (٣.٥٧١٤) بانحراف معياري مقداره (٠.٨٥١٦) ، وهذه النتيجة لا تتقاطع مع دراسة (المنشاوي، ٢٠٠٧) إذ بينت بأن طرق المكافحة لهذه الجرائم كان منخفضاً.

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)؟

تظهر نتائج التحليل الإحصائي بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)، وهذه النتيجة تتقاطع مع ما توصلت إليه دراسة (عطا الله، ٢٠٠٧)، إذ بينت بعدم وجود فروق فيما يخص جرائم تقنية المعلومات، تبعاً لمتغير الجنس.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير الخبرة العلميّة (أقل من خمس سنوات، من ٥ – ١٠ سنوات، أكثر من عشر سنوات)؟

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي تبين بأنه توجد فروق لمستوى الجرائم الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية تُعزى لمتغير الخبرة العلميّة)، ، وهذه النتيجة تتقاطع مع ما توصلت إليه دراسة (عطا الله، ٢٠٠٧)، إذ بينت بعدم وجود فروق فيما يخص جرائم تقنية المعلومات، تبعاً لمتغير الخبرة.

ثانياً: توصيات الدراســـــة:

في ضوء النتائج السابقة، فإنّ الدّراسة توصي بالآتي:

١- وضع وسن قوانين وتشريعات تسهم في الحدّ من الجرائم الإلكترونية المستحدثة.

٢- عمل منتديات وورش عمل ولقاءات يتم فيها مناقشة مع الجرائم الإلكترونية اللازمة لدى أعضاء هيئة التدريس .

٣- تحسين مهارات أعضاء هيئة التدريس وصقلها بما يتواءم مع كشف الجرائم الإلكترونية، ولأجل القيام بالأعمال الموكلة إليهم بحرفيّة من تدريس وتدريب الكوادر الأمنية على مكافحتها بكفاءة عالية.

٤- تزويد نتائج هذه الدراسة على القطاعات ذات الصلـــة؛ وخصوصاً أعضاء هيئة التدريس لدى أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية.

٥- ضرورة إجراء أبحاث جديدة فيما يخص موضوع الدراسة، إذ تبين بأن هناك شُحّ في هذه الدراسات.

٦- يوصي الباحث بضرورة زيادة الأبحاث المتعلقة بالجرائم الحاسوبية، حيث تبين من هــذه الدراسة أن هناك فجوة كبيرة في الدراسات المتعلقة بهذه الطريقة.

٧- نشر الإحصائيات المرتبطة بجرائم الانترنت و سوء استعماله من قبل الجهات ذات العلاقة بغية التعرف على حجم المشكلة وخاصة إدارة الجرائم الإلكترونية التابعة للإدارة العامــة للمباحث الجنائية .

٨- تشكيل لجان متخصصة من ذوي الخبرات لسن قوانين خاصة مرتبطة بجرائم الحواسيب و الإنترنت .

٩- ضرورة تشديد العقوبة على مرتكبي الجرائم الإلكترونية.

١٠-تعميم نتائج الدّراسة على القطاعات ذات الصلــة.

مراجـــــــع الدراسة

أولا : المراجع العربية

١- الحسيناوي ، علي جبار (٢٠١١) ، **جرائم الحاسوب والانترنت**، عمّان : دار اليازوري للنشر والتوزيع.

٢- الزهراني ، حسن رجب حسن(٢٠٠٧) **إثبات جرائم تقنية المعلومات**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،المملكة العربية السعودية.

٣- الشريف، محمد (٢٠٠٦)، **مخاطر نظم المعلومات الإلكترونية ،دراسة ، تطبيقية على المصارف في غزة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية، غزة.

٤- الشوابكة، محمد أمين (٢٠١١)، **جرائم الحاسوب والانترنت: الجريمة المعلوماتية**، عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع .

٥- المنشاوي، محمد عبدالله علي، (٢٠٠٧)، **جرائم الانترنت في المجتمع السعودي**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.

٦- سليمان العنزي (٢٠٠٣)، **وسائل التحقيق في جرائم نظم المعلومات**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٧- عطا الله، شيماء عبد المغني محمد، (٢٠٠٧) **مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية**، كلية الأنظمة والعلوم السياسية ،جامعة الرياض.

٨- مناعسة، محمد (٢٠٠١)، **جرائم تقنية المعلومات**، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

ثانيا : المراجع الأجنبيـــــة

1- Beard, D. and H. Wen. (2007). "Reducing the Threat Levels to Accounting Information Systems: Challenges for Management, Accountants, Auditors, and Academicians." **The CPA Journal**. 77 (5).

2- Mcintyre, T. (2005), Computer Crime in Ireland: A Critical Assessment of Substantive Law, **Irish Criminal Law Journal,** 15(1).

3- Sekaran, U & Bougie, R., (2013), **Research Methods For Business: A Skill –Building Approach**, 6th, John Wiley & Sons, Inc.

ثالثا : مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

- http://www.bayt.com/ar/specialties/q/11929/%D9%85%D8%A7%D
- http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%

ملحق الدراسة

الاستبيان

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول " **(الجرائم الالكترونية وطرق معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية)** ".

لذا نرجو منكم التكرم بقراءة هذه الاستبانة وما تحتويه من فقرات بعناية واهتمام، والإجابة عن جميع فقراتها بكل دقة وموضوعية. ونؤكد لكم بأن هذه المعلومات سوف تعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

الباحث

الجزء الأول: الخصائص الشخصية :

الرجاء وضع إشارة (√) في المكان المناسب:

الجنس: □ ذكر

□ أنثى

الخبرة: □ ٤ سنوات فما دون

□ ٥-٩ سنوات

□ من ١٠ سنوات فأكثر

القسم الثاني : يتعلق هذا الجزء بجميع المعلومات الخاصة بموضوع البحث ، يرجى الإجابة عن كل سؤال بوضع إشارة (×) أمام الإجابة المناسبة.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول : الفيروسات					
١-تهدد الفيروسات المعلومات الموجودة على الحاسوب وتؤدي إلى صعوبة في انسياب واستخدام المعلومات.					
٢-تعد الفيروسات الخطر الأساسي والأول على جهاز الحاسوب .					
٣-تعد الفيروسات من التحديات والمشاكل الأساسية للعصر الرقمي .					
٤-الفيروسات قد تؤدي إلى فقدان الثقة بالتقنية وخصوصاً بالإنترنت لأنه يعد المكان الخصب لانتشار هذه الفيروسات.					
٥-ان خطر الفيروسات يهدد مستقبل صناعة التقنية وتطورها					

٦-الإنترنت وسيلة فعالة وسريعة في نشر الفيروسات.					
المجال الثاني : الاختراق					
٧-ان الأهمية الاستراتيجية والثقافية والاقتصادية للمعلومات، تجعل من أنماط الاعتداء عليها خطورة جداً بالغة بكونها تهدد في الحقيقة البناء الثقافي والاقتصادي للدولة.					
٨-ان بعض جرائم الحاسوب تخترق الحياة الخاصة أو ما يسمى بحق الانسان في الخصوصية .					
٩- تكون المعلومات هي الهدف المباشر حيث يسعى المخترق لتغيير أو سرقة أو إزالة معلومات معينة.					
١٠-التأثيرات الاقتصادية لجرائم الحاسوب نتيجة الاختراق يؤدي إلى خسائر تقدر بآلاف الملايين من الدولارات سنوياً.					
المجال الثالث : فقدان وتهريب المعلومات					
١١-إن تهريب المعلومات يضر بمصالح الأمن القومي والسيادة الوطنية في اطار ما يعرف بحروب المعلومات .					
١٢-تعتبر جرائم الحاسوب من الجرائم العالمية أو من الجرائم العابرة للحدود السياسية من خلال تهريب المعلومات.					
١٣- التزوير أو التجسس أو الاختلاس أو السرقة يمكن ارتكابها بواسطة الحاسوب.					
١٤-هناك الكثير من الجرائم الحاسوبية تتركز في إنشاء برامج لأجل تهريب المعلومات.					
المجال الرابع : مكافحة الجرائم الإلكترونية					
١٥- البرامج المستخدمة في الأكاديمية تسهم بشكل أساسي في الحدّ من الجرائم الإلكترونية.					
١٦-تسمح البرامج المستخدمة باستعادة البيانات والمعلومات عند الحاجة لها.					
١٧-يمكن تعديل البرامج الموجودة بسهولة أو تطويرها أو تصحيحها بما يتوائم مع الجرائم الإلكترونية المستحدثة.					
١٨-توفر البرامج المستخدمة معلومات تساعد في الحد من الجرائم الإلكترونية.					
١٩-يتمتع نظام المعلومات بقدرة عالية على التجاوب مع الظروف المتغيرة والتطويرات الجديدة فيما يخص الجرائم الإلكترونية.					